

تداعيات جائحة كورونا على قطاع مالية الحكومة في الدول العربية

The repercussions of the Corona pandemic on the government finance sector in the Arab countries

زاهية توام^{*1}
TOUAM Zahia¹

¹ جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، touam.zahia@univ-alger3.dz

تاريخ الاستلام: 2022/11/24؛ تاريخ القبول: 2022/12/11؛ تاريخ النشر: 2022/12/31

ملخص: مما لا شك فيه أن جائحة كورونا كانت لها تداعيات اقتصادية واجتماعية وصحية على جميع دول العالم، كما أنها كسابقة في عصرنا الحالي، أصابت الاقتصاد العالمي بالركود، والذي أثر بدوره على الإيرادات الضريبية في ظل انخفاض معدلات الاستهلاك والاستثمار وحركة التجارة الخارجية على صعيد السلع والخدمات. كما تراجعت الإيرادات البترولية جراء تراجع أسعار النفط العالمية بسبب انخفاض الطلب على النفط.

في هذا اطار، تحاول هذه الدراسة عرض التداعيات الاقتصادية لجائحة فيروس كورونا من جهة، و مناقشة وتحليل تأثير هذه الجائحة على المالية العامة عالميا بصفة عامة وفي المنطقة العربية على وجه الخصوص.

كلمات مفتاحية: السياسة المالية العامة؛ أوضاع المالية العامة؛ جائحة كورونا؛ الدول العربية.

تصنيفات JEL : H2 ; H61, H5

Abstract: There is no doubt that the Corona pandemic has had economic, social and health repercussions on all countries of the world, and as a precedent in our time, it has stagnated the global economy, which in turn affected tax revenues in light of the decline in consumption, investment and foreign trade in goods and services. Oil revenues also declined due to the decline in global oil prices due to lower oil demand.

In this context, this study attempts to present the economic repercussions of the Coronavirus pandemic on the one hand, and to discuss and analyze the impact of this pandemic on public finances globally in general and in the Arab region in particular.

Keywords: Fiscal policy; fiscal conditions; Corona pandemic; Arab countries.

JEL Classification Cdoes : H2 ; H61, H5.

*-المؤلف المرسل: زاهية توام ، البريد الإلكتروني: k7z2014@outlook.fr

تمهيد

لا يمكن لدول العالم مواجهة التحديات المعقدة التي تواجهها اليوم و معالجتها بدقة في عزلة و خاصة الدول العربية التي تشهد تراجعاً محسوساً في منظومات الصحة و التعليم و إدارة الأزمات و تفاقم الوضع أكثر بسبب جائحة كوفيد 19 وانتشاره السريع و عدم القدرة على التحكم فيه، فقد فرضت هذه الجائحة ضغوطاً واسعة على الصعيد العالمي و قلصت فرص التنمية الاقتصادية على المدى المتوسط. بعد أكثر من عامين من ظهور جائحة فيروس كورونا المستجد، لا يزال العالم يعاني من آثار الأزمة على إقتصادات وأسواق الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، وقد طالت هذه التداعيات قطاعات اقتصادية هامة وحيوية، من أهمها السياحة والتجارة الخارجية والطاقة والصناعة، الأمر الذي شكل تحدياً كبيراً أمام صناعات السياسات الاقتصادية في مختلف الدول، ذلك في محاولة إيجاد السبل والحلول للتخفيف من آثار الأزمة. في هذا الإطار، إنكمش الإقتصاد العالمي بمعدل 3.1 في المائة في عام 2020 مقارنةً بحوالي 2.8 في المائة في عام 2019، أما في الدول العربية فقد كان التراجع أكثر من ذلك، حيث بلغت النسبة 4.2 في المائة في المتوسط في عام 2020 مقارنةً بعام 2019. حيث تأثرت أوضاع المالية العامة في الدول العربية بدرجة كبيرة بتداعيات جائحة كوفيد - 19 خلال عام 2020. فقد أدى تراجع النشاط الاقتصادي بسبب الجائحة إلى تراجع الإيرادات الضريبية في ظل انخفاض معدلات الاستهلاك والاستثمار وحركة التجارة الخارجية على صعيد السلع والخدمات. كما تراجعت الإيرادات البترولية جراء تراجع أسعار النفط العالمية بسبب انخفاض الطلب على النفط.

وقد تضمنت حزم التحفيز المالي التي تبنتها الدول العربية لاحتواء الآثار السالبة للجائحة، تداعيات على الإيرادات الضريبية كونها شملت إعفاءات بأشكال مختلفة، كما أنها شملت زيادة في الصرف الجاري كإجراءات طارئة لدعم الأسر والمنشآت حيث جاء التوسع في الصرف الجاري خصماً على الإنفاق الرأسمالي الذي شهد تراجعاً للدول العربية مجتمعة خلال عام 2020.

إشكالية الدراسة

تتمثل الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة في السؤال الرئيس التالي: ما مدى تأثير جائحة كورونا على الميزانيات العمومية في المنطقة العربية؟

ويندرج ضمن هذا التساؤل الرئيس جملة من الأسئلة الفرعية

- ما هي أهم الآثار الاقتصادية التي خلفتها جائحة كورونا على القطاع الحكومي المستوى العالمي؟
- ما مدى تأثير جائحة كورونا على الإيرادات العامة والإنفاق العام في الدول العربية بشكل خاص؟
- ماهي الجهود المبذولة من طرف الدول العربية لمواجهة الضغوطات التي فرضتها الجائحة؟

منهجية الدراسة

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة، سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على تجميع البيانات والمعلومات المنتقاة من مجموعة من المراجع الموثوقة، ومن ثم دراستها وتحليلها بشيء من التفصيل، وذلك بهدف التأكد من صحة فرضيات الدراسة، وصولاً إلى النتائج المرجوة منها.

تقسيمات الدراسة

تم تقسيم الدراسة إلى أربعة محاور رئيسية على النحو التالي:

- ✓ جائحة كورونا واتجاهات النمو العالمي
- ✓ تداعيات الجائحة على الميزانيات والسياسات المالية العامة على مستوى العالم
- ✓ تداعيات الجائحة على أوضاع المالية العامة في الدول العربية
- ✓ جهود الدول العربية لاحتواء تداعيات جائحة كوفيد - 19 بإطار المالية العامة

I - جائحة كورونا واتجاهات النمو العالمي

فيروسات كورونا هي فصيلة كبيرة من الفيروسات التي قد تسبب المرض للإنسان، والحيوان، ومن المعروف أن عددا من فيروسات كورونا، تسبب لدى البشر حالات عدوى، الجهاز التنفسي التي تتراوح، حدتها من نزلات البرد الشائعة، إلى أمراض أشد وخامة مثل متلازمة الشرق الأوسط، التنفسية، والمتلازمة التنفسية الحادة، ويسبب فيروس كورونا المكتشف مؤخرا، مرض فيروس كورونا الكوفيد (طالب، خنيش ، و بن عون، 2020، صفحة 119)، وتفشى المرض للمرة الأولى في مدينة ووهان الصينية في أوائل شهر ديسمبر عام 2019. وفي 30 جانفي 2020 أعلنت منظمة الصحة العالمية رسميا أن تفشي الفيروس يشكل حالة طوارئ صحية عامة تبعث على القلق الدولي، وأكدت تحول التفشي إلى جائحة يوم 11 مارس 2020.

وبعد مرور أكثر من سنتين على بداية جائحة كوفيد-19، لا يزال تراكم الخسائر البشرية يثير القلق بينما يبعث اتساع تغطية اللقاحات على التفاؤل. فرغم أن العالم يعيش حقيقة حقبة عصيبة، غير أن هذه الأزمة زادت قوة التضامن الدولي في بعض الجوانب، من التراجع عن قيود التجارة المفروضة على المعدات الطبية إلى زيادة المساعدات المالية للبلدان الضعيفة. وتفيد بيانات صدرت مؤخرا بأن كثيرا من الاقتصادات بدأ يتعافى بسرعة أكبر من المتوقع بعد إعادة فتح الاقتصاد وتجاوز فترة الإغلاق العام. وقد كان انكماش النشاط في عام 2020 غير مسبوق في الذاكرة الحاضرة من حيث سرعته وطابعه المتزامن. غير أن الأوضاع كان يمكن أن تصبح أسوأ بكثير. فبالرغم من صعوبة التحديد الدقيق، تشير تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي إلى أن الانكماش كان يمكن أن يصل إلى ثلاثة أضعاف ما وصل إليه بالفعل لولا الدعم الاستثنائي الذي قدمته السياسات. ولا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به لدحر الجائحة وتجنب التباعد بين الاقتصادات فيما يخص نصيب الفرد من الدخل والزيادات المستمرة في عدم المساواة داخل البلدان. (صندوق النقد الدولي، أبريل 2021، صفحة ع)، وعقب انكماش يقدر بحوالي -3,3% عام 2020، ويشهد النشاط الاقتصادي العالمي تباطؤا واسعا فاقت حدته التوقعات، مع تجاوز معدلات التضخم مستوياتها المسجلة خلال عدة عقود سابقة. وتنعو الآفاق بأعباء ثقيلة من جراء أزمة تكلفة المعيشة، وتشديد الأوضاع المالية في معظم المناطق، والغزو الروسي لأوكرانيا، واستمرار جائحة كوفيد-19. وتشير التنبؤات إلى تباطؤ النمو العالمي من 6,0% في عام 2021 إلى 3,2% في عام 2022 ثم 2,7% في عام 2023، فيما يمثل أضعف أنماط النمو على الإطلاق منذ عام 2001 باستثناء فترة الأزمة المالية العالمية والمرحلة الحرجة من جائحة كوفيد-19 (غورينشا، 11 أكتوبر 2022، صفحة م). ويبين الشكل أسفله توقعات نمو الاقتصاد العالمي خلال الفترة 2022-2023 .

الشكل رقم (1): توقعات نمو الاقتصاد العالمي لعامي 2022-2023



المصدر: (غورينشا، 11 أكتوبر 2022، صفحة م)

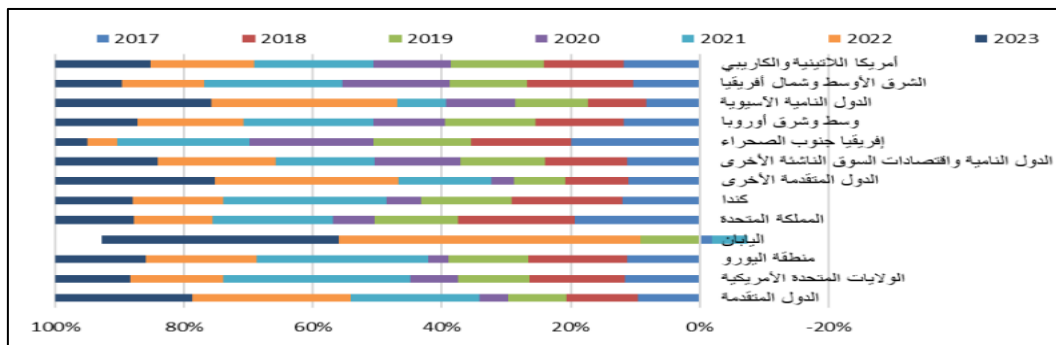
وسيشهد أكثر من ثلث الاقتصاد العالمي حالة من الانكماش في العام الحالي أو القادم، مع استمرار تباطؤ النشاط في أكبر ثلاثة اقتصادات في العالم - الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين. وخلاصة القول إن الأسوأ لم يأت بعد، وسيشعر الكثيرون بوطأة الركود خلال عام 2023. ولا يزال الاقتصاد العالمي يشهد اختلالات قوية نتيجة الغزو الروسي لأوكرانيا الذي لم تقف تداعياته عند حدود الدمار المتصاعد الذي لحق بالأرواح والأرزاق دون هدف، بل نتجت عنه أيضاً أزمة شديدة في الطاقة على مستوى أوروبا أدت إلى ارتفاع حاد في تكلفة المعيشة وتعثر النشاط الاقتصادي. فقد ارتفعت أسعار الغاز في أوروبا بأكثر من أربعة أضعاف منذ عام 2021، حيث قامت روسيا بتخفيض إمدادات الغاز إلى أقل من 20٪ من مستواها في عام 2021، مما يزيد من احتمالات عجز الطاقة خلال فصل الشتاء القادم وما بعده. وبوجه أعم، أدى النزاع أيضاً إلى ارتفاع أسعار الغذاء في الأسواق العالمية، بالرغم من صفقة حبوب البحر الأسود التي كان لها دور في تيسير الأوضاع مؤخراً (صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، التصدي لأزمة تكلفة المعيشة، ملخص واف، أكتوبر 2022، صفحة 1).

وبالنسبة للتجارة العالمية، شهدت حركة التجارة الدولية تعافياً نسبياً في عام 2021 نتيجة الزيادة التي سجلها مستوى الطلب العالمي في ضوء الدعم الذي وفرته حزم التحفيز في العديد من الاقتصادات المتقدمة خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما عمل على إنعاش الطلب على صادرات الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة، ما ساعد على ارتفاع حجم تدفقات التجارة الدولية بنسبة تقارب 10 في المائة وفق تقديرات المؤسسات الدولية شمل هذا التعافي بشكل أكبر حركة التجارة السلعية، فيما لا تزال تجارة الخدمات لاسيما تلك التي تقوم على الاتصال المباشر متأثرة باستمرار الجائحة، بينما شهدت تجارة الخدمات من بعض القطاعات التي أظهرت مرونة في مواجهة الجائحة على رأسها الاتصالات وتقنية المعلومات والتجارة الإلكترونية وغيرها من القطاعات الخدمية الأخرى زيادة في معدلات نموها خلال عام 2021. ومن المتوقع أن تشهد حركة التجارة الدولية تباطؤاً خلال عام 2022 بفعل التراجع المتوقع في مستويات النشاط الاقتصادي في ظل استمرار انتشار متحورات الفيروس وتدابير التطورات العالمية الأخيرة، واستمرار انخفاضه في عام 2023 ما يعكس الاختلالات الهيكلية في سلاسل الإمداد التي كشفت عنها الأزمات الاقتصادية التي شهدها العالم بداية من عام 2020، والتحديات التي تواجه النظام الاقتصادي العالمي في ظل استمرار النزاعات التجارية القائمة بين القوى الاقتصادية الكبرى (صندوق النقد العربي، أوت 2022، صفحة 12).

II - تداعيات الجائحة على الميزانيات والسياسات المالية العامة على مستوى العالم

II - 1 - الأثر على معدلات التضخم العالمية: فقد سجلت مستويات مرتفعة وغير متوقعة خلال عام 2021، دفعت مختلف البنوك المركزية إلى التراجع جزئياً عن سياساتها النقدية التيسيرية سجلت أسعار السلع الأساسية ارتفاعاً غير مسبوق، حيث وصلت أسعار العديد من هذه السلع إلى أعلى مستوياتها منذ عام 2019، فضلاً عن ارتفاع أسعار منتجات الطاقة والمعادن نتيجة انتعاش الطلب على خلفية عودة النشاط الاقتصادي العالمي إلى مستويات مرتفعة نسبياً.

شكل رقم (3): تطورات معدلات التضخم على مستوى المجموعات الاقتصادية الرئيسية



المصدر: (صندوق النقد الدولي، تقارير آفاق الاقتصاد العالمي، اعداد متفرقة)

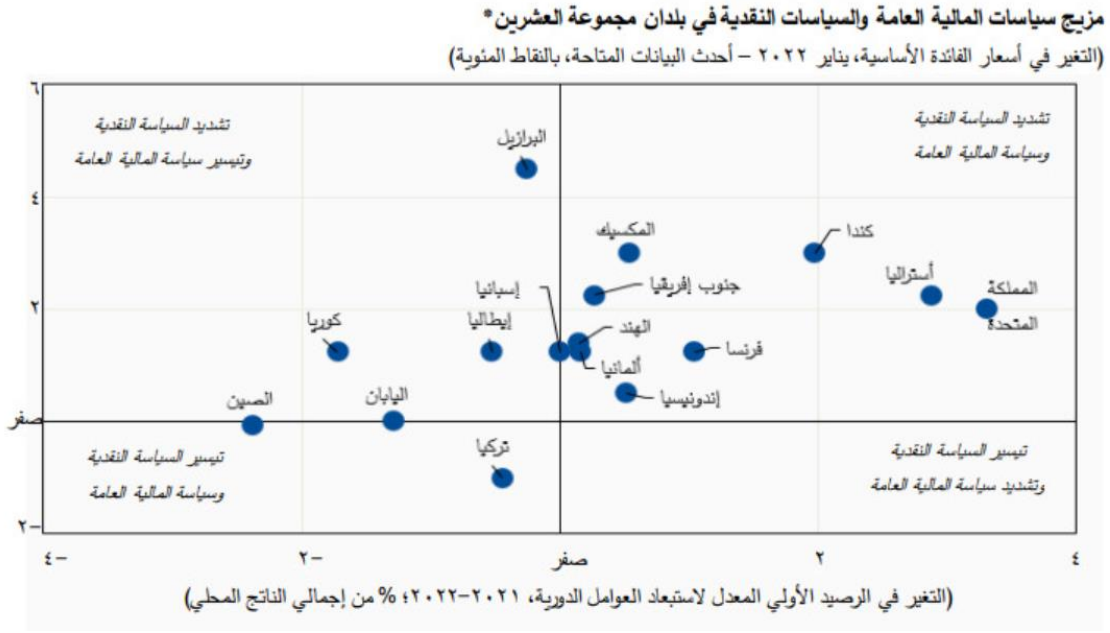
وقد جاء هذا التضخم المتزايد وأسعار الفائدة المتصاعدة في أعقاب فترة تجاوزت العشر سنوات من التضخم الضعيف وأسعار الفائدة المنخفضة في كثير من البلدان. وبدأت مخاوف الركود تظهر على السطح وزاد تفاقم التوترات الجغرافية السياسية مع استمرار الغزو الروسي لأوكرانيا (إصدار أكتوبر 2022 من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). وتواجه سياسة المالية العامة مفاضلات تزداد صعوبة، وخاصة بالنسبة للبلدان عالية المديونية حيث تسببت الاستجابة لجائحة كوفيد - 19 في استنفاد الحيز المالي المتاح لها. وتعاني الأسر في سعيها لمواكبة أسعار الغذاء والوقود المرتفعة، مما يزيد من مخاطر القلاقل الاجتماعية.

وحسب التنبؤات، سيرتفع التضخم العالمي من 4,7% في 2021 إلى 8,8% في 2022 ليتراجع لاحقا إلى 6,5% في 2023 و 4,1% في 2024. وعلى السياسة النقدية أن تواصل العمل على استعادة استقرار الأسعار، مع توجيه سياسة المالية العامة نحو تخفيف الضغوط الناجمة عن تكلفة المعيشة، على أن يظل موقفها متشددا بدرجة كافية اتساقا مع السياسة النقدية. ويمكن أن يكون للإصلاحات الهيكلية دور إضافي في دعم الكفاح ضد التضخم من خلال تحسين الإنتاجية والحد من نقص الإمدادات، بينما يمثل التعاون متعدد الأطراف أداة ضرورية لتسريع مسار التحول إلى الطاقة الخضراء والحيلولة دون التشرذم.

وفي الولايات المتحدة، سيؤدي تشديد الأوضاع النقدية والمالية إلى إبطاء النمو إلى 1% في العام القادم (2023). وفي الصين، تم تخفيض تنبؤات النمو للعام القادم إلى 4,4% بسبب تراجع قطاع العقارات والإغلاقات العامة المتكررة. وبلغ التباطؤ الاقتصادي ذروته في منطقة اليورو نتيجة استمرار التداعيات الحادة لأزمة الطاقة الناجمة عن الحرب، مما سيؤدي إلى تراجع النمو إلى 0,5% في عام 2023. ويفرض تسارع ارتفاع الأسعار في جميع بلدان العالم تقريبا، لا سيما أسعار الغذاء والطاقة، مصاعب جسيمة على الأسر، وخصوصا على الفقراء. ورغم التباطؤ الاقتصادي، ثبت أن الضغوط التضخمية أوسع نطاقا وأطول أجلا مما كان متوقعا. فحسب التوقعات الحالية، يبلغ التضخم العالمي ذروته مسجلا 9,5% هذا العام قبل أن يتراجع إلى 4,1% بحلول عام 2024، فضلا عن اتساع نطاقه في الوقت الحالي ليشمل قطاعات أخرى بخلاف الأغذية والطاقة. وارتفع التضخم الأساسي العالمي من 4,2% في نهاية عام 2021 إلى 6,7% في يوليو 2022 مقيسا بمعدله الشهري المحسوب على أساس سنوي في وسيط البلدان (<https://www.imf.org/ar/Blogs/Articles/2022/10/11/policymakers-need-steady-hand-as-storm-> clouds-gather-over-global-economy، 2022). وتظل الضغوط السعريّة المتزايدة تشكل التهديد الأكثر إلحاحا لرخاء الأجيال الحالية والمستقبلية بسبب دورها في تقليص الدخل الحقيقية وتقويض استقرار الاقتصاد الكلي. وفي الوقت الحالي، تعمل البنوك المركزية بكامل طاقتها على استعادة استقرار الأسعار، مما أدى إلى تسارع حاد في وتيرة التضخم.

غير أن التساهل أو الإفراط في التشديد يؤديان كلاهما إلى عدة مخاطر. فالتساهل قد يؤدي إلى استمرار ترسخ القوى التضخمية، وتراجع مصداقية البنوك المركزية، وانفلات ركيزة التوقعات التضخمية. وكما تعلمنا من التاريخ، لن يؤدي ذلك سوى إلى تحمل تكلفة أكبر في نهاية المطاف لكبح جماح التضخم. أما الإفراط في التشديد، فقد يؤدي إلى دفع الاقتصاد العالمي نحو حالة من الركود الحاد بلا داع. وقد تعاني الأسواق المالية بدورها من أجل التكيف مع التسارع الحاد في وتيرة التضخم. وما بين التساهل والإفراط، تتفاوت تداعيات هذه السياسات المغلوطة. فالبنوك المركزية قد تتراجع مصداقيتها التي اكتسبتها بشق الأنفس إذا أساءت تقدير الطبيعة المزمّنة للتضخم مجددا، وهو ما سيكون أكثر خطورة على استقرار الاقتصاد الكلي مستقبلا. وعلى السياسة المالية أن تضمن استمرار الاستقرار في الأسواق عند الضرورة، وإن كان يتعين على البنوك المركزية الاستمرار بقوة وحسم في توجيه سياساتها النقدية نحو ترويض التضخم. والشكل أسفله يوضح مزيج السياسات المالية العامة والسياسات النقدية في بلدان مجموعة العشرين

شكل رقم (4): مزيج سياسات المالية العامة والسياسات النقدية في بلدان مجموعة العشرين



II - 2 - الضغوط على الميزانيات العامة

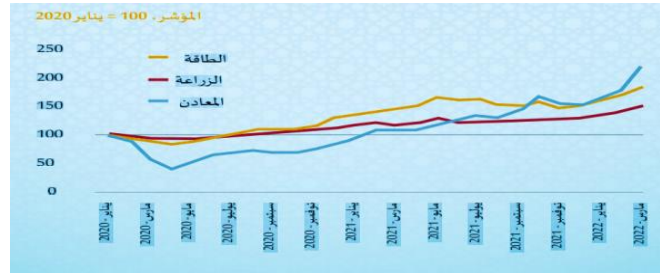
في عامي 2021 و 2022، حدث هبوط حاد في عجوزات المالية العامة في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة، ولكنها ظلت أعلى من مستوياتها قبل الجائحة عبر مختلف مجموعات الدخل. وهناك انكماش لافت للنظر في العجز المتوسط للاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة (باستثناء الصين انعكاساً لوقف العمل بالتدابير المرتبطة بالجائحة وسط تصاعد معدلات التضخم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن كثيراً من البلدان المصدرة للنفط تحقق الآن فوائض في مآليتها العامة بفضل ارتفاع إيرادات النفط. وعلى العكس من ذلك، يُتوقع أن يتسع العجز في الصين في عام 2022 مع تباطؤ النمو واستمرار التضخم المنخفض. وبالنسبة للبلدان النامية منخفضة الدخل، التي كانت استجابة مآليتها العامة للجائحة محدودة نسبياً، شهد العجز المتوسط تغيراً لا يُذكر ومقارنة بعام 2019، تعكس زيادة العجز في الاقتصادات المتقدمة والبلدان النامية منخفضة الدخل ارتفاع الإنفاق عما كان عليه منذ ثلاث سنوات وهو ما يرجع جزئياً إلى إجراءات مواجهة أزميتي الغذاء والطاقة)، بينما يتمثل السبب الأساسي في حالة اقتصادات الأسواق الصاعدة في عدم حدوث انتعاش في الإيرادات حتى الآن.

وبخصوص الدين العام العالمي، فقد وصل متوسط هذا الأخير إلى نسبة غير مسبوقه قدرها 97% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2020 ومن المتوقع أن يستقر عند قرابة 99% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2021. ورغم ارتفاع الدين، فإن متوسط مدفوعات الفائدة أقل بوجه عام في الاقتصادات المتقدمة وكثير من الأسواق الصاعدة، نظراً للانخفاض الاتجاهي في أسعار الفائدة السوقية. وتنفيذاً للمهمة الموكلة إلى البنوك المركزية، فقد خفضت أسعار الفائدة الأساسية واشترت سندات حكومية، مما يسر استجابات المالية العامة للجائحة. أما بالنسبة للبلدان منخفضة الدخل، فإن تمويل عجوزاتها الكبيرة لا يزال أمراً صعباً، نظراً لمحدودية قدرتها على النفاذ إلى السوق وضيق المجال أمامها لتعبئة إيرادات على المدى القريب. وتحتاج هذه البلدان إلى مساعدات من خلال المنح أو التمويل الميسر أو في بعض الحالات إعادة هيكلة الديون. وعلى المدى المتوسط، من المتوقع أن تنكمش عجوزات المالية العامة في كل مجموعات الدخل مع زيادة وتيرة التعافي واستئناف إجراءات الضبط المالي. ونتيجة لذلك، فمن المتوقع لنسب الدين إلى إجمالي الناتج المحلي أن تستقر أو تنخفض في معظم البلدان، بالرغم من أن الدين العام سيواصل الارتفاع في بضعة بلدان بسبب عوامل مثل شيخوخة السكان واحتياجات التنمية (صندوق النقد الدولي، الراصد المالي، ملخص التقرير،

أفريل 2021، (صفحة 1). ومن المتوقع أن يبلغ الدين الحكومي العالمي 91 % من إجمالي الناتج المحلي في عام 2022، أي أعلى بنحو 7,5 % من مستويات ما قبل الجائحة، رغم انخفاض نسبته مؤخراً في كثير من البلدان وقد انخفض الدين بسبب انخفاض العجز، والتعافي الاقتصادي، وصددمات التضخم.

وتفرض الزيادة الحادة في أسعار الغذاء والطاقة أيضاً ضغوطاً على الميزانيات الحكومية. حيث سجل الارتفاع المضطرب في مؤشرات أسعار الغذاء العالمية على مدار فترة العامين السابقين لخمس مجموعات من السلع الغذائية الأساسية التي يتكون منها مؤشر الأسعار الكلي، وهي اللحوم ومنتجات الألبان والحبوب، والزيوت النباتية، والسكر. ومع وجود بعض التقلبات. وفي حين تظهر معظم مؤشرات الأسعار ارتفاعاً مضطرباً، ارتفعت أسعار الزيوت ارتفاعاً حاداً. وفي هذا الإطار ومنذ تاريخ 15 يوليو 2022، ارتفع مؤشر الأسعار الزراعية بنسبة 19% مقارنة بشهر يناير 2021 وارتفعت أسعار الذرة والقمح بنسبة 15% و 24% على التوالي، مقارنة بشهر يناير 2021، بينما انخفضت أسعار الأرز بنحو 11% (Jamee، 27 July 2022)، (صفحة 3). من جهة أخرى، أدت الحرب الروسية - الأوكرانية إلى اضطرابات كبيرة في سلاسل الإمداد وقفزات ضخمة في الأسعار العالمية للغذاء والنفط والغاز والمعادن في الربع الأول من عام 2022 (الشكل رقم 5). وفي 8 أبريل 2022، أعلنت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) ارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة 34% عن العام السابق، وارتفاع أسعار النفط الخام بنحو 60 %، وزيادة أسعار الغاز والأسمدة بأكثر من 3 أضعاف وقد كان لهذه الارتفاعات في الأسعار العالمية آثاراً إنسانية واقتصادية واجتماعية كبيرة في دول كثيرة، ومنها الدول العربية، حيث أدت بطبيعتها إلى تفاقم الضغوط التضخمية وانعدام الأمن الغذائي بها، لاسيما بالنسبة للأسر الأشد فقراً.

شكل رقم (5): ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الأساسية من يناير 2020 إلى مارس 2022



المصدر: (البنك الدولي، 2022)

ويستمر تشديد قيود الميزانية في ظل أوضاع مالية عالمية تزداد صعوبة فالاقتصاد العالمي آخذ في التباطؤ وسط التشديد المستمر لأوضاع التمويل. ومن شأن حدوث هبوط اقتصادي حاد أن يؤدي إلى زيادة صعوبة المفاوضات بين الأولويات المتنافسة المتمثلة في إدارة الطلب، والوصول بالدين إلى الاستقرار، وحماية الفئات السكانية الضعيفة، والاستثمار في المستقبل (صندوق النقد الدولي، تقرير الرائد المالي، مساعدة الناس على التعافي، أكتوبر 2022، الصفحات 1-2).

وعلى صعيد الأوضاع المالية العالمية، فلا يزال القائمين على رسم وتنفيذ السياسات المالية يتجهون نحو استمرار التشدد في المالية الحكومية، حيث أثبتت تجارب الدول في مواجهة تداعيات جائحة كورونا المستجد أن السياسة المالية هي الوسيلة الأنجح لذلك. ومع سيادة حالة من عدم اليقين بشأن أفق انتهاء الجائحة كلياً في ظل عدم المساواة في توزيع اللقاحات بين دول العالم لأسباب تم التطرق إليها سلفاً، إضافة إلى ظهور متحورات جديدة من الفيروس وإن كانت أضعف من سابقتها من حيث قوة الانتشار والتأثير، إلا أن مجرد ظهورها يلقي بظلال من الشك على إمكانية طي صفحة الجائحة في المدى القريب.

بالنسبة لعدد كبير من الدول المتقدمة، لا تزال السياسة المالية تتسم بالتيسير، مع تراجع عجوزات عام 2021 بنحو نقطتين مئويتين من إجمالي الناتج المحلي في 2021 في المتوسط، غير أن العجوزات لا تزال أعلى كثيراً من مستويات ما قبل الجائحة من

المتوقع أن يزداد انخفاض هذه العجوزات بما يقارب 3 نقاط مئوية في 2022 وأن تعود إلى مستويات ما قبل الجائحة بحلول عام 2026. وفي الأسواق الصاعدة والبلدان النامية منخفضة الدخل، حيث موقف المالية العامة أقل دعماً إذا ما قورن بالإقتصادات المتقدمة، لا يتوقع عودة الناتج والإيرادات الضريبية إلى مسار ما قبل الأزمة وسيحقق الجانب الأكبر من انخفاض العجوزات عن طريق تخفيض الإنفاق (صندوق النقد العربي، تقرير الإستقرار المالي في الدول العربية 2022، 2022، صفحة 12).

III - تداعيات الجائحة على أوضاع المالية العامة في الدول العربية

مع دخول جائحة كورونا عامها الثالث ومع استمرار ملاحظة بعض الإصابات المتزايدة بفيروس كورونا في الصين بشكل خاص وبعض الدول الأوروبية، يشير إلى أن الجائحة لم تنته بعد وفي الوقت الذي تسيطر على العالم حالة من عدم اليقين بشأن مسار تطور الفيروس واحتمالات أن يشهد طفرة أخرى أو ظهور متحورات جديدة منه، اندلعت الحرب الروسية-الأوكرانية في 24 فبراير 2022 وقد فاقمت هذه الحرب من المخاطر الصحية والإنسانية والاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها الإقتصاد العالمي، وأسفرت عن اضطرابات حادة في الأسواق العالمية للطاقة والغذاء والمال. وفي ضوء ذلك، سجلت زيادة النفقات العامة وانخفاض الإيرادات العامة، كبقية دول العالم، انخفضت الحصيلة الإيرادية للدول العربية بسبب انخفاض الطلب على السلع والخدمات، بالتالي إنخفاض حصيلة الإيرادات الضريبية. في المقابل، قامت معظم الحكومات العربية بزيادة النفقات على قطاع الصحة للحد من تفشي فيروس كورونا، كما قامت باتخاذ مجموعة من الإجراءات تهدف إلى دعم المشاريع والأنشطة الاقتصادية التي تضررت من جائحة كورونا.

III-1 - اتجاهات النمو في الدول العربية في ظل الجائحة-

تسببت أزمة فيروس كورونا في توقف بعض أنشطة الأعمال أو تقليصها، خاصة في ظل التدابير والإجراءات الصحية التي تم اتخاذها للحد من انتشار الفيروس، ولا شك أن هذه العوامل أقلت بظلالها على الإقتصاد الكلي والإستقرار المالي، ومن حيث جهود احتواء التداعيات الناتجة عن جائحة كوفيد - 19 ، لا تزال آفاق النمو الإقتصادي المتوقعة خلال عامي 2022 و 2023 متباينةً ما بين الإقتصادات العربية وفق عدد من العوامل، يأتي على رأسها مدى التقدم المحقق على صعيد مسارات التطعيم الكامل ضد الفيروس، حيث لا تزال معدلات التطعيم المسجلة في ستة عشرة دولة عربية أقل من المتوسط العالمي البالغ 64.2 في المائة، مما يشكل تحدياً أمام انتعاش الأنشطة الاقتصادية في هذه الدول في ظل عدم كفاية الموارد المالية الموجهة لحمالات التطعيم الوطنية في بعض الدول (صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الإقتصاد العربي ، يوليو 2022،، صفحة 16).

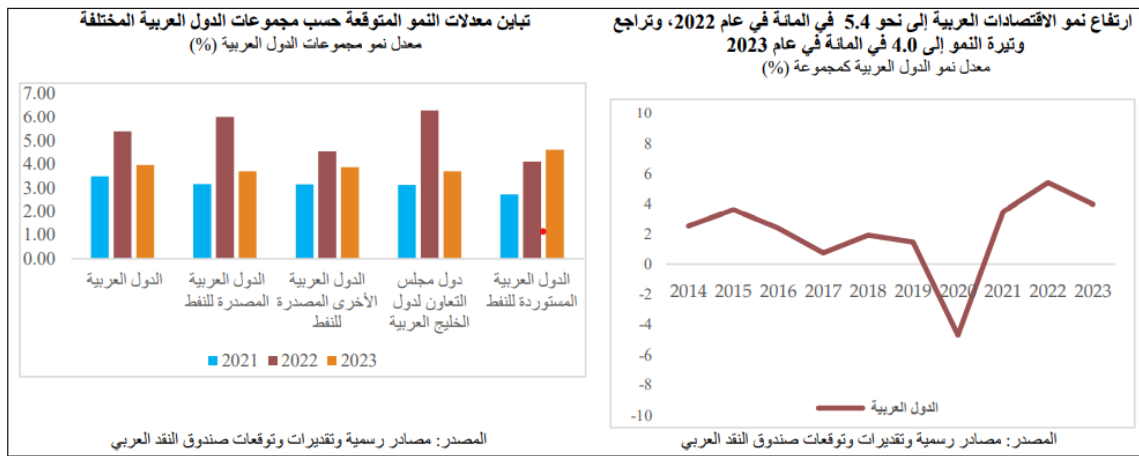
أما فيما يتعلق بتأثير التطورات العالمية، فرغم تباين تداعياتها على الإقتصادات العربية بحسب هيكلها الاقتصادية (مصدرة أم مستوردة للنفط)، إلا أن لها تأثيراً على مستويات القوة الشرائية للمستهلكين في كافة الدول العربية نتيجة ارتفاع أسعار السلع الأساسية، ومن ثم انخفاض مستويات الطلب على السلع والخدمات الأخرى، خاصة في إحدى عشرة دولة عربية ينخفض بها متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى ما دون المتوسط العربي والعالم (5841.2 دولار أمريكي للمتوسط العربي، و 10542.3 دولار للمتوسط العالمي وفق بيانات البنك الدولي). كما أن تلك التطورات ستؤثر على تدفقات رؤوس الأموال إلى الدول العربية كغيرها من الأسواق الناشئة في ظل بحث المستثمرين عن ملاذات آمنة، وبدء التوجه فعلياً نحو رفع أسعار الفائدة في الإقتصادات المتقدمة. كذلك، سيكون للتطورات العالمية الأخيرة انعكاسات على عائدات السياحة في بعض الدول العربية سينتج عن كافة تلك العوامل ضغوطات سوف تتأثر بها الدول التي لديها عجوزات مرتفعة في الموازنات العامة وأرصدة موازين المعاملات الجارية، وتلك التي لديها معدلات عالية للمديونية الخارجية.

على مستوى الدول العربية كمجموعة، يتوقف أثر التطورات العالمية الأخيرة على طبيعة تأثيراتها على معدل النمو الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط التي تسهم بنحو 70 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة الدول العربية بالأسعار الثابتة مقابل

تأثيراتها على معدل نمو الدول العربية المستوردة للنفط التي تسهم بنحو 30 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ويواجه عدد منها تحديات نتيجة ارتفاع العجزات الداخلية والخارجية ومحدودية قدرتها على تعزيز الإنفاق الداعم للنمو مقارنة بالدول المصدرة للنفط. كما سينعكس موقف كل من السياستين المالية والنقدية على آفاق النمو المتوقعة خلال عامي 2022 و 2023 من حيث مدى استمرار قدرة هاتين السياستين على دعم النمو الاقتصادي في ظل تفاوت الحيز المالي المتاح ما بين دولة عربية وأخرى، لاسيما تباينه ما بين الدول العربية المصدرة للنفط التي تعزز لديها مؤخراً الحيز المالي نتيجة التطورات الداعمة لموقف توازنها الداخلية والخارجية بفعل الارتفاع، كميات إنتاج النفط والغاز وارتفاع أسعارها في الأسواق الدولية، والدول العربية المستوردة للنفط التي شهد الحيز المالي لديها مؤخراً ضعفاً نتيجة التطورات غير المواتية التي شهدتها خلال العامين الماضيين، واضطرتها إلى زيادة في مستويات الإنفاق والاقتراض، والتي زاد من حدتها الانعكاسات الأخيرة للتطورات العالمية الراهنة.

في المجمل، من المتوقع وفق تقديرات صندوق النقد العربي أن يشهد معدل نمو الاقتصادات العربية كمجموعة ارتفاعاً في عام 2022 ليسجل نحو 5.4 في المائة، مقابل 3.5 في المائة للنمو المسجل في عام 2021، مدفوعاً بالعديد من العوامل يأتي على رأسها التحسن النسبي في مستويات الطلب العالمي، وارتفاع معدلات نمو قطاعي النفط والغاز، ومواصلة الحكومات العربية تبني حزم للتحفيز لدعم التعافي الاقتصادي، علاوة على الأثر الإيجابي لتنفيذ العديد من برامج الإصلاح الاقتصادي والرؤى والاستراتيجيات المستقبلية التي تستهدف تعزيز مستويات التنوع الاقتصادي، وإصلاح بيئات الأعمال، وتشجيع دور القطاع الخاص، ودعم رأس المال البشري، وزيادة مستويات المرونة الاقتصادية في مواجهة الصدمات. فيما يتوقع تراجع وتيرة النمو الاقتصادي للدول العربية كمجموعة، لتسجل نحو 4.0 في المائة في عام 2023، بما يتواءم مع انخفاض نسق النمو الاقتصادي العالمي، والتراجع المتوقع في أسعار السلع الأساسية، وأثر الانسحاب التدريجي من السياسات المالية والنقدية التوسعية الداعمة لجانب الطلب الكلي (صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي، يوليو 2022،، صفحة 17). والشكل الموالي يوضح ذلك

الشكل رقم 6 : توقعات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية لعامي 2022 و 2023: اتجاهات النمو الاقتصادي



المصدر: (صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي، يوليو 2022،، صفحة 32).

III-2- تداعيات الجائحة على الميزانيات العامة للدول العربية

أولاً - مؤشر قطاع مالية الحكومة

يتكون مؤشر قطاع مالية الحكومة من ثلاثة متغيرات كمية، وهي (صندوق النقد العربي، تقرير تنافسية الاقتصادات العربية، 2022، الصفحات 15-16):

✓ معدل نمو الإيرادات العامة.

✓ الإيرادات الضريبية كنسبة من إجمالي الإيرادات العامة.

✓ الفائض العجز المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

1. مؤشر معدل نمو الإيرادات العامة بدون المنح

استحوذت كل من السعودية والعراق والكويت على المراكز الثلاثة الأولى بقيم معيارية بلغت (1.722) و (1.279) و (1.011) نقطة على التوالي، مسجلة معدل نمو بلغ نحو (12.7) و (9.3) و (7.5) في المائة لمتوسط الفترة الزمنية (2017-2020) على التوالي. في حين حلت مصر في المركز الرابع على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت (0.769) نقطة، حيث بلغ متوسط معدل نمو الإيرادات العامة بها بدون المنح نحو (5.9) في المائة عن متوسط نفس الفترة الزمنية. أما على مستوى دول المقارنة، حلت كوريا الجنوبية في المركز الأول والخامس على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت (0.673) نقطة، وبلغ معدل نمو الإيرادات العامة بها نحو (5.2) في المائة لمتوسط الفترة الزمنية (2017-2020). فيما حلت الهند في المركز الثاني على مستوى دول المقارنة والتاسع على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت (0.317) نقطة.

وقد تراجع إجمالي الإيرادات العامة والمنح للدول العربية مجتمعة بنسبة بلغت حوالي 18.9% ليصل إلى نحو 695.1 مليار دولار أمريكي في عام 2020 مقارنة بحوالي 857.3 مليار دولار أمريكي في عام 2019 كما تراجعت الإيرادات العامة والمنح كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مجتمعة من حوالي 31.5% في عام 2019 إلى حوالي 28.9% في عام 2020، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (1)، كما انخفضت نسبة مساهمة الإيرادات البترولية في إجمالي الإيرادات العامة والمنح لتصل إلى حوالي 48.7% في عام 2020 مقارنة بحوالي 57.9% في عام 2019. بينما ارتفعت مساهمة الإيرادات الضريبية من حوالي 31.3% في عام 2019 إلى حوالي 35.8% ارتفعت نسبة الإيرادات غير الضريبية في عام 2020 أيضا من حوالي 9.1% في المائة إلى حوالي 13.7% أما مساهمة الدخل من الاستثمار، فقد حافظت على نفس النسبة والبالغة حوالي 1.4%.

الجدول رقم : تطور الإيرادات العامة في الدول العربية خلال 2020 – 2019

الإيرادات العامة في الدول العربية
(2019 – 2020)

النسبة الى الناتج المحلي الإجمالي (%)		هيكل الإيرادات (%)		الإيرادات الحكومية			
				نسبة التغير (%)	القيمة (مليار دولار)		
*2020	2019	*2020	2019		(%)	*2020	2019
14.1	18.3	48.7	57.9	-31.8	338.8	496.7	الإيرادات البترولية
10.3	9.9	35.8	31.3	-7.2	248.7	267.9	الإيرادات الضريبية
4.0	2.9	13.7	9.1	22.0	95.3	78.1	الإيرادات غير الضريبية
0.4	0.4	1.4	1.4	-18.3	9.7	11.8	دخل الاستثمار**
28.8	31.4	99.6	99.7	-19.0	692.6	854.6	إجمالي الإيرادات العامة
0.1	0.1	0.4	0.3	-6.0	2.5	2.7	المنح
28.9	31.5	100.0	100.0	-18.9	695.1	857.3	إجمالي الإيرادات العامة والمنح

* بيانات فعلية أولية.

** تشمل الإيرادات الرأسمالية والدخل من الاستثمار.

2. مؤشر نسبة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الإيرادات العامة

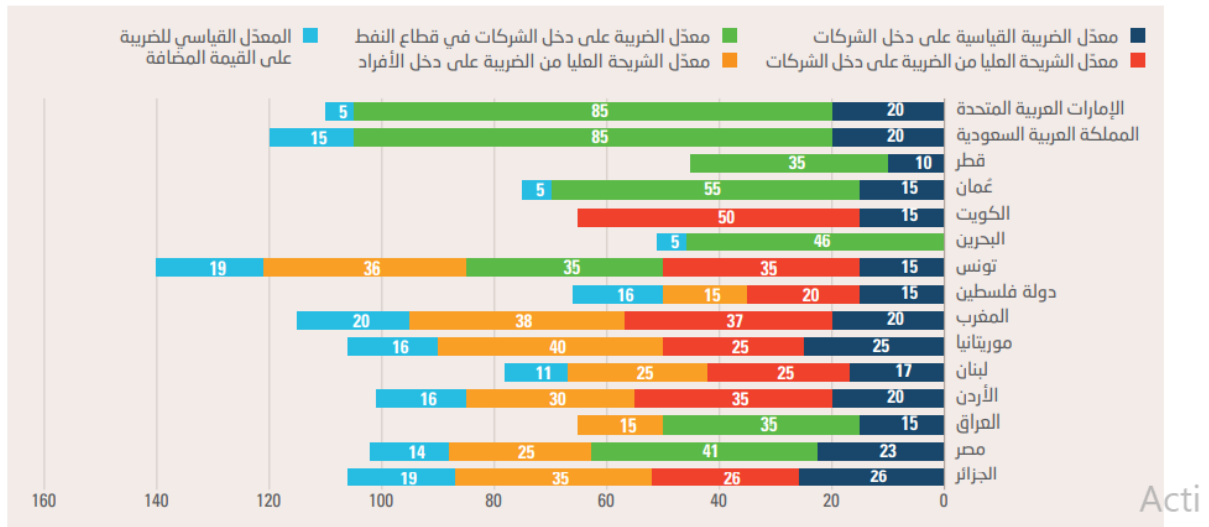
سجلت تونس أعلى قيمة في هذا المؤشر على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت (1.189) نقطة، حيث بلغ متوسط نسبة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الإيرادات العامة بها نحو (88.53) في المائة عن متوسط الفترة (2017-2020). حلت المغرب في المركز الثاني على مستوى المجموعة ككل بفارق طفيف مقارنة بتونس بقيمة معيارية بلغت (1.188) نقطة، وبلغت نسبة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الإيرادات العامة نحو (88.49) في المائة عن متوسط نفس الفترة. أما المركز الثالث على

مستوى الدول العربية، فكان من نصيب ، لبنان، حيث بلغت نسبة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الإيرادات نحو (78.6) في المائة لمتوسط الفترة الزمنية (2017-2020) ، وسجلت قيمة معيارية بلغت نحو (0.850 نقطة).

أما على مستوى دول المقارنة، فقد حلت جنوب أفريقيا في المركز الأول والثالث على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية بلغت (1.132) نقطة. في حين حلت إسبانيا في المركز الثاني على مستوى دول المقارنة والرابع على مستوى الدول ككل بقيمة معيارية بلغت (1.131) نقطة.

وتتباين النظم الضريبية بشكل ملحوظ في المنطقة العربية. فبالنسبة للبلدان ذات الدخل المتوسط وأقل البلدان نمواً، التي تعتمد على الضرائب كمصدر أساسي للإيرادات العامة، تشمل النظم الضريبية الضرائب على دخل الأفراد والضرائب على دخل الشركات والضرائب على السلع والخدمات، بما فيها الضرائب على القيمة المضافة أو غيرها من الرسوم على المبيعات الشكل (8.4). وفي الوقت الحالي، ليس لدى بلدان مجلس التعاون الخليجي نظام لضريبة الدخل على الأفراد، بل تضع هذه البلدان ضرائب على دخل الشركات تُفرض أساساً على قطاع النفط. وقد قامت بعض هذه البلدان مؤخراً بفرض ضرائب على القيمة المضافة ورسوماً على الاستهلاك.

الشكل رقم : المعدلات الضريبية في المنطقة العربية بين عامي 2020 و 2021 (بالنسبة المئوية)



المصدر: تجميع الإسكوا من وزارات المالية والجرائد الرسمية والسلطات الضريبية ذات الصلة في البلدان المعنية.

ويبين الشكل المعدلات الضريبية التي تعكس مختلف النظم الضريبية في جميع أنحاء المنطقة العربية في عام 2020. وتتراوح الشريحة العليا من ضريبة الدخل الفردي بين 15 و 40 في المئة فيما بين البلدان بينما تتراوح الضريبة القياسية على القيمة المضافة بين 5 و 20 في المئة. ويتراوح المعدل القياسي لضريبة دخل الشركات بين 10 و 26 في المئة (المتحدة، 2021، صفحة 63).

وتعكس تطورات الإيرادات الضريبية خلال عام 2020 التداعيات الاقتصادية والمالية لجائحة كوفيد19 - ، وجهود الدول العربية لاحتواء هذه التداعيات من خلال الحزم المالية التحفيزية التي تم تبنيها خلال العام المذكور. فقد أثر تراجع النشاط الاقتصادي بشكل كبير على حصيلة الضرائب غير المباشرة مثل الضرائب على السلع والخدمات والتجارة الخارجية، والتي تعتمد حصيلتها على نشاط الاستهلاك وحركة التجارة الخارجية. كما أثرت إجراءات تأجيل سداد الالتزامات الضريبية في بعض الدول على حصيلة ضرائب الدخل والأرباح. كذلك أثرت الإعفاءات من الرسوم الحكومية على عائدات الرسوم على الخدمات الحكومية المختلفة. وتراجعت حصيلة الإيرادات الضريبية للدول العربية مجتمعة بنسبة بلغت حوالي 7.2 في المائة لتصل إلى حوالي 248.7 مليار دولار أمريكي في عام 2020 مقارنة بحوالي 267.9 مليار دولار أمريكي في عام 2019.

فيما يتعلق بنسب مساهمة عناصر الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي، انخفضت الإيرادات البترولية كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مجتمعة لتصل إلى 14.1 في المائة في عام 2020 مقارنة بنسبة بلغت حوالي 18.3 في المائة في عام 2019. بينما ارتفعت نسبة الإيرادات الضريبية من 9.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019 إلى نحو 10.3 في المائة عام 2020. وبلغت نسبة الإيرادات غير الضريبية حوالي 4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020 مقارنة بنسبة بلغت حوالي 2.9 في المائة ل خلال عام 2019. أما الدخل من الاستثمار، فقد مثل نسبة بلغت 0.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال العامين المذكورين. بالنسبة للمنح الخارجية، فقد تراجعت من حوالي 2.7 مليار دولار أمريكي في عام 2019 إلى حوالي 2.5 مليار دولار أمريكي في عام 2020. بلغت نسبة مساهمة المنح في إجمالي الإيرادات حوالي 0.4 في المائة في عام 2020 مقارنة بحوالي 0.3 في المائة في عام 2019، بينما بلغت نسبتها حوالي 0.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال العامين المذكورين (صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2021، صفحة 133).

ثانياً - الانفاق العام

تعكس تطورات الانفاق العام للدول العربية كمجموعة جهود استيعاب الصرف الطارئ والمستجد لمواجهة تداعيات جائحة كوفيد-19 بما يؤدي إلى احتواء وتيرة نمو النفقات العامة في ظل تراجع الإيرادات العامة، ذلك من خلال تقليص النفقات الرأسمالية لصالح النفقات الجارية. وهو ما انعكس على إجمالي الإنفاق العام الذي ارتفع بحوالي 9.6 مليار دولار، مسجلاً نسبة نمو طفيفة بلغت حوالي 1.1 في المائة، ليصل إلى حوالي 909.9 مليار دولار في عام 2020، مقارنة بحوالي 900.3 مليار دولار في عام 2019. كذلك ارتفع إجمالي الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 4.8 نقطة مئوية، أي من حوالي 33.1 في المائة في عام 2019 إلى حوالي 37.8 في المائة في عام 2020، على خلفية انكماش الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية خلال عام 2020.

بالنسبة للإنفاق الجاري، فقد ارتفع بحوالي 15.5 مليار دولار ليصل إلى حوالي 753.7 مليار دولار في عام 2020 مقارنة بحوالي 738.3 مليار دولار عام 2019 مسجلاً نسبة نمو بلغت حوالي 2.1 في المائة. كما ارتفعت نسبته من الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 4.2 نقطة مئوية لتصل إلى حوالي 31.3 في المائة في عام 2020، مقارنة بنسبة بلغت حوالي 27.2 في المائة في عام 2019. بالمقابل تراجع الإنفاق الرأسمالي من حوالي 161.6 مليار دولار في عام 2019 إلى حوالي 155.1 مليار دولار في عام 2020، مسجلاً انخفاض بلغ حوالي 6.5 مليار دولار، ونسبة تراجع بلغت حوالي 4 في المائة. بينما ارتفعت نسبته من الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 0.5 نقطة مئوية، لتصل إلى حوالي 6.4 في المائة في عام 2020، مقارنة بنسبة بلغت حوالي 5.9 في المائة في عام 2019. ذلك بسبب انكماش الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في عام 2020، مقارنة بمستواه في عام 2019.

بالنسبة لهيكل الإنفاق العام، فقد شهد تغيراً لصالح الإنفاق الجاري الذي ارتفع كنسبة من الإنفاق العام بحوالي 0.8 نقطة مئوية ليصل إلى حوالي 82.8 في المائة في عام 2020، مقارنة بحوالي 82 في المائة في عام 2019 بالمقابل تراجعت نسبة الانفاق الرأسمالي إلى الإنفاق العام بحوالي 0.9 نقطة مئوية لتصل إلى حوالي 17.0 في المائة في عام 2020، مقابل نسبة بلغت 17.9 في المائة في عام 2019. أما صافي الإقراض الحكومي بالنسبة للدول العربية كمجموعة فقد ارتفع من حوالي 479 مليون دولار في عام 2019 إلى حوالي مليار دولار في عام 2020، ويوضح الجدول اسفله

تداعيات جائحة كورونا على قطاع مالية الحكومة في الدول العربية

النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	هيكل الإنفاق العام (%)		الانفاق العام		البند		
	*2020	2019	نسبة التغير 2020 (%)	القيمة			
				(مليار دولار)			
				*2020	2019		
31.3	27.2	82.8	82.0	2.1	753.7	738.3	الإنفاق الجاري
6.4	5.9	17.0	17.9	-4.0	155.1	161.6	الإنفاق الرأسمالي
37.8	33.1	99.9	99.9	1.0	908.8	899.8	اجمالي الإنفاق العام
0.0	0.0	0.1	0.1	115.4	1.0	0.5	صافي الإقراض الحكومي **
37.8	33.1	100.0	100.0	1.1	909.9	900.3	الإنفاق العام وصافي الإقراض الحكومي ⁽¹⁾

(* بيانات فعلية أولية.
 (**) يمثل الإقراض الحكومي ناقصاً السداد.
 (1) يشمل إجمالي الإنفاق العام الجاري والرأسمالي بالإضافة إلى صافي الإقراض الحكومي.

ثالثاً - الوضع الكلي للموازنات العامة

سجل عجز الموازنة العامة المجمعة ارتفاعاً ملحوظاً في عام 2020، قياساً بمنحنائه التنازلي منذ عام 2015، كمحصلة لتراجع الإيرادات العامة للدول العربية كمجموعة في ظل تراجع الإيرادات النفطية على خلفية انخفاض أسعار النفط وتراجع الإيرادات غير النفطية متأثرة بتباطؤ النشاط الاقتصادي. وارتفع عجز الموازنة العامة المجمعة للدول العربية ليصل إلى حوالي 214.7 مليار دولار أمريكي (حوالي 8.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2020، مقارنةً بعجز بلغ حوالي 43.0 مليار دولار أمريكي (حوالي 1.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2019، و الجدول رقم (4) يوضح ذلك .

عجز/ فائض الموازنة العامة في الدول العربية (مليارات دولار أمريكي)					
*2020	2019	2018	2017	2016	
214,749-	43,017-	45,895-	162,452-	236,709-	الدول العربية
8.9-	1.6-	1.7-	6.5-	9.8-	% من فتح المحلي الإجمالي
161,298-	5,177-	6,146-	122,244-	178,492-	الدول العربية المصدرة للنفط
9.3-	0.3-	0.3-	6.7-	10.5-	% من فتح المحلي الإجمالي
53,451-	37,840-	39,749-	40,209-	58,216-	الدول العربية ذات الاقتصادات المتنوعة
7.9-	5.7-	6.5-	6.2-	8.2-	% من فتح المحلي الإجمالي

(* بيانات فعلية أولية.

وجاء ارتفاع عجز الموازنة العامة المجمعة في عام 2020 مدفوعاً بعجز الموازنة العامة في الدول العربية النفطية كمجموعة والذي ارتفع من حوالي 5.2 مليار دولار (حوالي 0.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2019 إلى حوالي 161.3 مليار دولار (حوالي 9.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2020. كذلك ارتفع عجز الموازنة العامة في الدول العربية ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً كمجموعة من حوالي 37.8 مليار دولار (حوالي 5.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2019 إلى حوالي 53.4 مليار دولار (حوالي 7.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2020.

IV - جهود الدول العربية لاحتواء تداعيات جائحة كوفيد - 19 بإطار المالية العامة

شهدت الدول العربية تحديات كبيرة على صعيد المالية العامة خلال عام 2020، جراء التداعيات الاقتصادية والمالية لجائحة كوفيد-19، في ظل كلفة حزمة التحفيز المالي التي تبنتها هذه الدول من أجل تحريك الأنشطة الاقتصادية المختلفة وتعزيز

السيولة، وتراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وما ترتب عن ذلك من تداعيات على تطورات الإيرادات العامة والنفقات الحكومية والعجز المالي ووضعية الدين العام خلال عام 2020، كما تم استعراضها أعلاه. وبلغ إجمالي الحزم التحفيزية المقدمة من وزارات المالية والبنوك المركزية حوالي 281 مليار دولار أمريكي حتى الربع الأول من عام 2021.

في الإمارات، أعلنت وزارة المالية عن حزمة تحفيز لدعم القطاع الخاص، تضمنت خفض الرسوم الحكومية لمدة 3 أشهر، وإعفاء رسوم تسجيل الملكية، وتأجيل دفع مساهمات الضمان الاجتماعي بالنسبة للشركات بدءاً من الدفعات المستحقة في مارس 2020 لمدة 3 أشهر مع إمكانية تمديد فترة السماح بناءً على تقييم محدث للحالة في نهاية فترة السماح، إضافة إلى استرداد 1 في المائة من الرسوم الجمركية المفروضة على السلع المستوردة المباعة محلياً من الفترة 15 مارس 2020 حتى 30 يونيو 2020.

كما أعلنت السعودية عن حزمة تحفيز استهدفت قطاع الأعمال شملت إعفاء وتأجيل بعض المستحقات المالية الحكومية متضمناً ذلك، تمديد تقديم إقرارات وتأجيل سداد ضريبة دخل الشركات والزكاة وضريبة القيمة المضافة والضريبة الانتقائية، وتسريع طلبات استرداد ضريبة القيمة المضافة، إضافة إلى تعليق تنفيذ عقوبات التأخر في دفع الأقساط والغرامات على دافعي الضرائب، إضافة إلى تأجيل سداد بعض رسوم الخدمات الحكومية ورسوم البلدية لمدة 3 أشهر مع إمكانية تمديد فترة التأجيل إلى ما بعد 30 يوماً للقطاعات الأكثر تضرراً، والإعفاء من المقابل المالي ورسوم التأشيرة بالنسبة للوافدين المنتهية فترة إقامتهم علاوة على ذلك تم الإعلان عن مبادرة تتحمل بموجبها الحكومة 60 في المائة من رواتب العاملين بالقطاع الخاص بقيمة إجمالية تقدر بنحو 9 مليار ريال لمدة

ثلاثة أشهر.

بالنسبة للبحرين، شملت الحزمة عدداً من المبادرات، تمثلت في التكفل برواتب البحرينيين المؤمن عليهم في القطاع الخاص، والتكفل بدفع فواتير الكهرباء والماء لكافة المشتركين من الأفراد والشركات وإعفاء المؤسسات التجارية من دفع الرسوم البلدية، وإعفاء المؤسسات الصناعية والتجارية من دفع إيجار الأراضي الصناعية الحكومية.

في تونس تم اتخاذ عدة إجراءات جبائية لدعم الشركات المتضررة تمثلت في الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة لمبيعات الأدوية بالنسبة لقطاعات تجارة التجزئة والجملة، وتأجيل الموعد النهائي لتقديم إقرارات استرداد ضريبة دخل المؤسسات المستحق بحلول 25 مارس حتى نهاية مايو 2020 لجميع الشركات باستثناء تلك الخاضعة لمعدل ضريبة دخل الشركات البالغ 35 في المائة، وتقديم استرداد أرصدة ضريبة القيمة المضافة وتبسيط إجراءات الاسترداد، وإعفاء الرسوم الجمركية للشركات الصناعية التي كانت تخضع للأحكام الجمركية قبل 20 مارس 2020، بشرط أن تدفع غرامة 10 في المائة من مبلغ الرسوم المذكورة، إلى جانب تخصيص تحويلات نقدية مباشرة لذوي الدخل المحدود بقيمة مالية بلغت 150 مليون دينار تونسي. علاوة على ذلك تم تعليق جميع عمليات التدقيق الضريبي والمواعيد النهائية للاستئناف الضريبي حتى نهاية مايو 2020، وكذلك تعليق عقوبات التأخر في دفع الضرائب لمدة ثلاثة أشهر، من 1 أبريل إلى 30 يونيو 2020. كذلك تم استحداث آلية لضمان القروض المصرفية، بقيمة إجمالية تبلغ 1.5 مليار دينار تونسي تُسدّد على مدى 7 سنوات، تتضمن سنتي إمهال، لدعم القطاعات المتضررة من جائحة كوفيد - 19. بلغ حجم التمويلات التي تم ضمانها حتى تاريخ 5 مايو 2021 حوالي 862 مليون دينار تونسي، تم صرف 692 مليون دينار تونسي منها. كذلك تم استحداث خط تمويل بمبلغ 300 مليون دينار تونسي لإعادة تمويل القروض المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تأثرت بالأزمة الصحية حيث تم، حتى تاريخ 5 مايو 2021، منح قروض إعادة الجدولة بحوالي 66 مليون دينار تونسي استفادت منها 57 مؤسسة أيضاً لموارد بحوالي 700 مليون دينار تونسي، تتوزع على ثلاثة محاور أساسية تتمثل في خط تمويل بقيمة 100 مليون دينار تونسي لتمويل احتياجات المستشفيات العمومية والوحدات الصحية من الأجهزة الطبية، وصندوق

استثماري بقيمة 500 مليون دينار لفائدة الشركات الصغيرة والمتوسطة، وصندوق "تناوب" بقيمة 100 مليون دينار مخصص لإعادة شراء مساهمات صناديق الاستثمار وشركات الاستثمار في رأس مال الشركات الصغيرة والمتوسطة.

أما بالنسبة لمصر، فقد تضمنت الإجراءات التحفيزية تمديد الموعد النهائي لتقديم الإقرار الضريبي السنوي للأفراد حتى 16 أبريل بدلاً من 31 مارس 2020، وتخفيض الضريبة المقتطعة المفروضة على أرباح الأسهم المدفوعة من قبل الشركات المدرجة في البورصة المصرية من 10 في المائة إلى 5 في المائة، وتمديد تعليق ضريبة أرباح رأس المال المفروضة على الأوراق المالية المدرجة في البورصة المصرية للمصريين حتى 1 يناير 2022 والتي كان من المقرر أن تنتهي في 17 مايو 2020، إضافة إلى تقسيط الإقرارات الضريبية على ثلاثة أقساط للشركات والمنشآت المتضررة، وتمديد سداد الضريبة العقارية للمنشآت العاملة في قطاع السياحة لمدة ستة أشهر.

في الأردن تضمنت الإجراءات التحفيزية تأجيل استحقاق ضريبة المبيعات وتأجيل تقديم الإقرارات الضريبية لضريبة الدخل والمبيعات حتى نهاية يونيو 2020، والسماح للشركات بدفع 30 في المائة من الرسوم الجمركية وتأجيل 70 في المائة تسدد لاحقاً، وضخ السيولة اللازمة في الاقتصاد الوطني لمساعدة القطاعات المتضررة من خلال تسديد جزء من رصيد المتأخرات والمطالبات المستحقة لصالح القطاع الخاص، وتأجيل رسوم عوائد التنظيم المفروضة على قطاع الأراضي، وتسوية الأوضاع الضريبية والجمركية المتعلقة بتسديد المستحقات المترتبة على المكلفين، وتخفيض النفقات في قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2020 بنحو 352 مليون دينار موزعة بواقع 22 مليون للنفقات الجارية و 330 مليون دينار للنفقات الرأسمالية، إضافة إلى الالتزام بدفع رواتب موظفي القطاع العام وفوائد القروض وخدمة الدين العام.

فيما يتعلق بالمغرب فقد تم استحداث "الصندوق الخاص بتدبير جائحة كوفيد - 19 حيث تم تخصيص اعتمادات مالية بقيمة 10 مليار درهم مغربي من الميزانية العامة للدولة إضافة إلى مساهمات العديد من الهيئات والمؤسسات العمومية والمناخين من القطاع الخاص والجمعيات والأشخاص الذاتيين ليتجاوز المبلغ الإجمالي حوالي 34 مليار درهم مغربي يهدف هذا الصندوق إلى تحمل النفقات المتعلقة بتأهيل المنظومة الصحية وتعزيز قدرتها ودعم الاقتصاد الوطني من أجل مواجهة آثار انتشار جائحة كوفيد - 19 ، والحفاظ على الوظائف والتخفيف من التداعيات الاجتماعية. كذلك تم منح تعويض شهري إضافة إلى النفقات المرتبطة بنظام التأمين الصحي والتعويضات العائلية من شهر مارس إلى يونيو 2020 للعاملين والمتدربين بموجب عقود الإدماج، كما تم تأجيل الاشتراكات المستحقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من مارس إلى يونيو 2020، إضافة إلى إعفاء التعويضات المضافة إلى أجور العاملين والمتدربين. أيضاً تم صرف دعم للأسر العاملة بالقطاع غير المنظم بهدف الحفاظ على القدرة الشرائية حيث استفادت من الدعم المقدم في هذا الإطار والبالغ 15.26 مليار درهم مغربي حوالي 5.5 مليون أسرة ، 45 في المائة منها في المناطق الريفية في سياق متصل، تم تأجيل سداد قروض السكن والاستهلاك من خلال تحمل الدولة والقطاع البنكي للتكلفة الكاملة للفوائد الناتجة عن تأجيل السداد للفترة من مارس إلى يونيو 2020. يُضاف إلى ذلك الإعفاء من الضريبة على الدخل بالنسبة للأجور المدفوعة من طرف المقاولات للشباب البالغين من العمر 30 سنة على الأكثر عند أول تشغيل لهم، وذلك لمدة 24 شهراً (صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ، 2021، صفحة 143).

الخلاصة

من خلال هذه الدراسة، يبدو أن أثر التطورات العالمية الأخيرة يتوقف على طبيعة تأثيراتها على معدل النمو الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط التي تسهم بنحو 70 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة الدول العربية بالأسعار الثابتة مقابل تأثيراتها على معدل نمو الدول العربية المستوردة للنفط التي تسهم بنحو 30 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ويواجه عدد

منها تحديات نتيجة ارتفاع العجزات الداخلية والخارجية ومحدودية قدرتها على تعزيز الإنفاق الداعم للنمو مقارنة بالدول المصدرة للنفط. كما سينعكس موقف كل من السياستين المالية والنقدية على آفاق النمو المتوقعة خلال عامي 2022 و 2023 من حيث مدى استمرار قدرة هاتين السياستين على دعم النمو الاقتصادي في ظل تفاوت الحيز المالي المتاح ما بين دولة عربية وأخرى، لاسيما تباينه ما بين الدول العربية المصدرة للنفط التي تعزز لديها مؤخراً الحيز المالي نتيجة التطورات الداعمة لموقف توازنها الداخلية والخارجية بفعل الارتفاع في كميات إنتاج النفط والغاز وارتفاع أسعارهما في الأسواق الدولية، والدول العربية المستوردة للنفط التي شهد الحيز المالي لديها مؤخراً ضعفاً نتيجة التطورات غير المواتية التي شهدتها خلال العامين الماضيين، واضطرتها إلى زيادة مستويات الإنفاق والاقتراض، والتي زاد من حدتها الانعكاسات الأخيرة للتطورات العالمية الراهنة.

الإحالات والمراجع :

- صندوق النقد الدولي. (أكتوبر 2022). تقرير الراصد المالي، مساعدة الناس على التعافي.
- صندوق النقد العربي. (2021). التقرير الاقتصادي العربي الموحد، . العدد الواحد والأربعين.
- حسيينة طالب، محمد خنيش ، و طيب بن عون. (2020). المسؤولية الاجتماعية ومنظمات الاعمال في ظل تفشي فيروس كورونا. كتاب المؤتمر الدولي حول المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة إبان تفشي الأوبئة تحت شعار تحديات الحاضر وآفاق المستقبل. برلين، ألمانيا: الجزء الاول.
- غورينشا، ب (11). أكتوبر. (2022)تقرير آفاق الاقتصاد العالمي التصدي لأزمة تكلفة المعيشة.
- (2022). تم الاسترداد من - <https://www.imf.org/ar/Blogs/Articles/2022/10/11/policymakers-need-steady-hand-as-storm-clouds-gather-over-global-economy>: <https://www.imf.org/ar/Blogs/Articles/2022/10/11/policymakers-need-steady-hand-as-storm-clouds-gather-over-global-economy>
- University of Tunis El Manar. High prices and the repercussions of the crisis on Palestine; Prospective. (July 2022 27). Akram Jamee .Manar: Strategies and Sustainable Development Laboratory, (PS2D)
- الامم المتحدة. (2021). وقائع وآفاق مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية.
- بيير أوليفييه غورينشا. (أكتوبر 2022). ت التصدي لأزمة تكلفة المعيشة.
- صندوق النقد الدولي. (افريل 2021). الراصد المالي، ملخص التقرير.
- صندوق النقد الدولي. (أفريل 2021). آفاق الاقتصاد العالمي، ادارة مسارات التعافي المتباعدة، . الطبعة العربية. واشنطن.
- صندوق النقد الدولي. (أكتوبر 2022). آفاق الاقتصاد العالمي، التصدي لأزمة تكلفة المعيشة، ملخص واف.
- صندوق النقد العربي. (2021). التقرير الاقتصادي العربي الموحد. العدد الواحد والأربعين.
- صندوق النقد العربي. (يوليو 2022). تقرير آفاق الاقتصاد العربي . أبو ظبي: الإصدار السابع عشر.
- صندوق النقد العربي. (2022). تقرير الإستقرار المالي في الدول العربية 2022. أبو ظبي.
- صندوق النقد العربي. (2022). تقرير تنافسية الاقتصادات العربية. العدد الخامس.
- صندوق النقد العربي. (اوت 2022). مستجدات آفاق الاقتصاد العربي.